تنظيم كأس العالم بالمغرب بين الرؤية التنموية والالتزامات الدستورية للاستثمار السياحي المستدام

فاطمة الزهراء مباركي[*1]، اعبيزة عبد الغني[2]، مجد علي الحياري[3]

[1]باحثة بسلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس (المغرب)

[2] أستاذ محاضر مؤهل، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس (المغرب)

[3] أستاذ محاضر متفرغ، جامعة البلقاء التطبيقية (المملكة الأردنية الهاشمية.)

Hosting the World Cup in Morocco: Developmental Ambitions and Constitutional Commitments for Sustainable Tourism Investment"

[1]Fatima zahra Mbarki [*] ,[2] Aabiza Abdelghani, [3]Majd Ali alhyari

[1]Doctoral Researcher, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Fez (Morocco), Abdelghani.aabiza@usmba.ac.ma

[2]Accredited Associate Professor, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Fez (Morocco), Moojhyari83@gmail.com

[3]Full-time Associate Professor, Al-Balqa Applied University, (Hashemite Kingdom of Jordan), fatimazahra.mbarki2@usmba.ma

تاريخ الاستلام: 08/ 10 /2025 تاريخ القبول: 11/ 11/ 2025 تاريخ النشر:10 / 04 / 2025

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل استضافة المغرب لكأس العالم لكرة القدم باعتبارها آلية استراتيجية لتعزيز التنمية السياحية في ضوء الالتزامات الدستورية المتعلقة بالتنمية المستدامة والعدالة المجالية. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن استضافة حدث رياضي كبير تتجاوز بعدها الرياضي البحت، إذ تمثل فرصة دستورية واقتصادية لإعادة هيكلة البنية التحتية السياحية وتعزيز تموقع المغرب كوجهة عالمية مستدامة.

وتتطرق الدراسة إلى المنافع المتوقعة من استضافة هذا الحدث، من قبيل تحسين البنية التحتية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للإيواء، وتعزيز التسويق الترابي، وتنشيط النشاط الاقتصادي، وخلق فرص الشغل. كما تعالج الدراسة التحديات الرئيسة المرتبطة بارتفاع تكاليف التنظيم، واستدامة الاستثمارات، وفعالية الحكامة الترابية في تدبير المشاريع الكبرى.

وتخلص الدراسة في النهاية إلى أن توظيف كأس العالم كرافعة للتنمية المستدامة يظل رهينًا بمدى قدرة المغرب على مواءمة رؤيته التنموية مع التزاماته الدستورية في مجالات السياحة والبيئة والعدالة المجالية.

كلمات مفتاحية: كأس العالم لكرة القدم، الاستثمار السياحي، النموذج التنموي ، الالتزامات الدستورية ،التنمية المستدامة، الحكامة.

[*] **Corresponding author**.

[*] **Corresponding author**.

Abstract:

This study aims to analyze Morocco's hosting of the FIFA World Cup as a strategic mechanism for promoting tourism development in light of the country's constitutional commitments to sustainable development and territorial equity. It is based on the premise that hosting a major sporting event transcends its purely athletic dimension; it constitutes both a constitutional and economic opportunity to restructure tourism infrastructure and enhance Morocco's global positioning as a sustainable destination.

The paper examines the expected benefits of hosting the event, including improved infrastructure, expanded accommodation capacity, strengthened territorial marketing, stimulated economic activity, and increased employment opportunities. It also addresses key challenges, such as high organizational costs, the sustainability of investments, and the effectiveness of territorial governance in managing large-scale projects.

Ultimately, the study concludes that leveraging the FIFA World Cup as a catalyst for sustainable development depends on aligning Morocco's developmental vision with its constitutional obligations in the fields of tourism, environmental protection, and spatial justice.

Keywords: FIFA World Cup, Tourism Investment, Development Model, Constitutional Commitments, Sustainable Development , Governance.

مقدمة:

يمثل تنظيم المملكة المغربية لنهائيات كأس العالم لكرة القدم 2030 حدثاً استثنائياً بكل المقاييس، ليس فقط من زاوية كونه مكسباً رياضياً أو دبلوماسياً، بل باعتباره أيضاً ورشاً تنموياً شاملاً يمس مختلف القطاعات، وفي مقدمتها السياحة التي شكلت منذ الاستقلال رافعة استراتيجية للاقتصاد الوطني. فقد اعتمد المغرب خلال العقود الماضية مخططات متتالية للنهوض بالسياحة، من قبيل رؤية 2010 ثم رؤية 2020، التي هدفت إلى جعل السياحة قاطرة للنمو ومصدراً أساسياً لجذب الاستثمارات. وفي السياق نفسه ظل حلم تنظيم كأس العالم حاضراً في الذاكرة الوطنية منذ ثمانينيات القرن الماضي عبر محاولات ترشيح متكررة، قبل أن يتوج بالحصول على شرف تنظيم نسخة 2030 إلى جانب إسبانيا والبرتغال، وهو ما يضع المغرب أمام فرصة تاريخية لإبراز مكانته وتعزيز إشعاعه الدولي.

غير أن تنظيم حدث كوني بهذا الحجم لا يمكن اختزاله في بعده الرياضي أو الترويجي فحسب، بل يستدعي النظر إليه في ضوء الرؤية التنموية الشمولية للمملكة، بما تحمله من أهداف تتعلق بتحقيق نمو اقتصادي مندمج، وعدالة اجتماعية، وحماية بيئية. وهو ما يجعل استضافة كأس العالم رهينة بمدى قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات المرافقة له نحو مشاريع استراتيجية، خاصة في المجال السياحي، تراعي مبادئ الاستدامة وتضمن انعكاسات إيجابية طويلة الأمد. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2022)

وتزداد أهمية هذا الرهان حين نضعه في سياق الالتزامات الدستورية التي أقرها دستور 2011 (المملكة المغربية)، والذي جعل من التنمية المستدامة، والعدالة المجالية، والحكامة الجيدة، وحماية البيئة حقوقاً ومبادئ موجِّهة للسياسات العمومية. فالدستور لا ينظر للاستثمار السياحي باعتباره مجرد خيار اقتصادي، بل كأداة في خدمة التوازن بين العائد الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال المقبلة.

وعليه، فإن العلاقة بين مفاهيم العنوان تتجسد في كون تنظيم كأس العالم يشكل فرصة لتفعيل الرؤية التنموية للمغرب، لكنه في الآن ذاته يفرض احترام الالتزامات الدستورية التي تنظم السياسات العمومية، ليجد تعبيره الأمثل في الاستثمار السياحي المستدام الذي يوفق بين جاذبية المغرب كوجهة عالمية وبين ضروراته التنموية والبيئية والاجتماعية.

من هنا تبرز أهمية تناول موضوع: تنظيم كأس العالم بالمغرب بين الرؤية التنموية والالتزامات الدستورية للاستثمار السياحي المستدام، من خلال مقاربة أكاديمية تستحضر أبعاده التاريخية والمفاهيمية والقانونية، وتفتح النقاش حول كيفية جعل هذا الحدث محطة استراتيجية لتجديد النموذج التنموي الوطني.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على حدث استثنائي يتمثل في احتضان المغرب لكأس العالم 2030، باعتباره ليس مجرد تظاهرة رياضية عابرة، وإنما ورشاً استراتيجياً يختبر قدرة الدولة على توظيف الأحداث الكبرى في خدمة التنمية الشاملة. كما تبرز أهمية الدراسة في ارتباطها بمقتضيات دستورية حديثة كرّسها دستور 2011، والتي جعلت من الاستدامة والعدالة المجالية والحكامة الرشيدة مرتكزات لأي مشروع استثماري. ومن ثم، فإن البحث في العلاقة بين تنظيم كأس العالم والاستثمار السياحي المستدام يتيح فرصة لتقويم السياسات العمومية، واستشراف رهانات المرحلة المقبلة، وربط الرياضة بالتنمية في أبعادها المتعددة.

أهداف الموضوع:

1 .إبراز الخلفية التاريخية والسياقية لتنظيم كأس العالم بالمغرب ومكانته في الرؤية التنموية للمملكة.
2 .توضيح الإطار المفاهيمي والدستوري المؤطر للاستثمار السياحي المستدام في ضوء دستور 2011.
3 .تحليل التحديات والرهانات التي يطرحها تنظيم كأس العالم على مستوى تنزيل مشاريع سياحية مستدامة.
4 .استشراف آفاق استثمار هذا الحدث العالمي لتجديد النموذج التنموي وتعزيز موقع المغرب كوجهة عالمية.

الإشكالية الدراسة:

إلى أي حد يمكن لتنظيم كأس العالم 2030 بالمغرب أن يشكل فرصة لترجمة الرؤية التنموية الوطنية، في انسجام مع الالتزامات الدستورية المتعلقة بالاستثمار السياحي المستدام، وبما يضمن تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا الحدث العالمي؟

منهجية الدراسة:

المطلب الأول: تنظيم كأس العالم بالمغرب بين الرؤية التنموية والرهانات الاستراتيجية
المطلب الثاني: الالتزامات الدستورية والاستثمار السياحي المستدام كمدخل لتحقيق التوازن التنموي

المطلب الأول :تنظيم كأس العالم بالمغرب بين الرؤية التنموية والرهانات الاستر اتيجية

يشكّل تنظيم كأس العالم 2030 بالمغرب محطة استراتيجية تتجاوز البعد الرياضي لتصبح رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية. التقرير الصادر عن مرصد العمل الحكومي 2024 يوضح أن هذا الحدث يمثل فرصة لإعادة توجيه الاستثمارات الكبرى في البنيات التحتية، وتعزيز مكانة المغرب على الصعيد الدولي.

الفرع الأول: البعد الاقتصادي وبناء البنيات التحتية

يقدّر التقرير (مرصد العمل الحكومي، 2024) أن العائدات المالية المباشرة وغير المباشرة للحدث ستتراوح بين 8 و10 مليارات دولار، تشمل الإيرادات السياحية، استثمارات البث التلفزيوني، الرعاية التجارية، والخدمات المرتبطة بالملاعب والنقل.

من ناحية الاستثمار، يشير التقرير إلى مشاريع كبرى:

- القطار فائق السرعة من الدار البيضاء إلى أكادير (~5 مليارات دولار).
- تطوير المطارات والبنيات اللوجستية (~1.5 مليار دولار).
- تحسين المنشآت الصحية والخدمات العامة (~2 مليار دولار).

هذه الاستثمارات تجعل من الحدث فرصة لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، لكنه يبقى رهينًا بمدى استدامة هذه المشاريع بعد انتهاء البطولة لتجنب تكرار تجارب دول مثل جنوب إفريقيا 2010، حيث تحولت بعض المنشآت إلى أعباء مالية.

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي والمجالي

يتوقع التقرير أن تُخلق ما بين 50,000 و80,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، ما يعزز التوظيف خاصة للشباب في مجالات السياحة والخدمات اللوجستية والفندقية. (مرصد العمل الحكومي، 2024)

على المستوى المجالي، يستفيد من هذه الاستثمارات بشكل مباشر مدن مثل طنجة، أكادير، الرباط، ومراكش، بما ينسجم مع مبدأ العدالة المجالية المنصوص عليه دستورياً. (العلوي عبد اللطيف، 2019)

يشير التقرير إلى أن تعزيز السياحة المستدامة سيُمكّن من رفع نسبة إشغال الفنادق إلى 90–100٪ خلال البطولة، مع توقع استقبال 1.5 مليون زائر إضافي. (مرصد العمل الحكومي، 2024)

الفرع الثالث: البعد الدبلوماسي والاستر اتيجي

يعزز الحدث صورة المغرب كبلد مستقر وقادر على تنظيم تظاهرات كبرى، ما يدعم ما يُعرف في الأدبيات الدولية بـ "الدبلوماسية الرياضيةSoft Power "

تنظيم البطولة بشكل مشترك مع إسبانيا والبرتغال يمنح المغرب موقعاً محورياً في الفضاء المتوسطي، ويمكّنه من استثمار هذه الشراكة لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي.

التقرير يشدد على أن إشعاع المغرب الدولي من خلال البطولة يمكن أن يدعم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات، بما فيها السياحة المستدامة والطاقة المتجددة. (الصبار سعيد، 2021)

يعكس التقرير الرسمي مرصد العمل الحكومي، 2024 أن تنظيم كأس العالم 2030 بالمغرب يمثل فرصة تاريخية لربط الرياضة بالتنمية الشاملة: اقتصادية عبر ضخ استثمارات كبيرة، اجتماعية عبر خلق فرص شغل وإدماج الشباب، مجالية عبر تعزيز التوازن بين الجهات، ودبلوماسية عبر رفع صورة المغرب على المستوى الدولي. غير أن تحقيق هذه الأهداف يعتمد على حكامة استثمارية رشيدة، وضمان استدامة المشاريع، وربطها بالرؤية التنموية الوطنية لضمان أن البطولة تتحول إلى إرث دائم وليس مجرد حدث ظرفي.

المطلب الثاني: الالتزامات الدستورية والاستثمار السياحي المستدام في ضوء تنظيم كأس العالم بالمغرب

يشكل تنظيم كأس العالم 2030 بالمغرب اختباراً شاملاً لقدرة الدولة على مواءمة الرؤية التنموية مع الالتزامات الدستورية، خصوصاً في مجالات السياحة، التنمية المستدامة، العدالة المجالية، وحماية البيئة. ويؤكد تقرير مرصد العمل الحكومي 2024 أن الحدث يمثل فرصة تاريخية لوضع الاستثمارات في مسار مستدام ومتوافق مع القوانين الوطنية والدولية.

الفرع الأول: الإطار الدستوري والاستثمار السياحي

1 .الالتزامات الدستورية:

تنص المادة 31 من الدستور المغربي 2011 على أن الدولة مكلفة بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الجهات، مع ضمان العدالة المجالية والحد من الفوارق بين المناطق. (المملكة المغربية)

تنص المادة 45 على حماية الموارد البيئية، وتشجع على التنمية المستدامة، بما يجعل أي مشروع ضخم مرتبط بالرياضة أو السياحة مشروطاً بالامتثال لهذه المبادئ. (المملكة المغربية)

بالتالي، فإن أي استثمار في مشاريع كأس العالم يجب أن يراعي الأثر الاجتماعي والبيئي، لا أن يقتصر على المكاسب الاقتصادية قصيرة المدى.

2 .السياحة كر افعة استر اتيجية:

التقرير يشير إلى أن تنظيم البطولة سيؤدي إلى تعزيز السياحة الرياضية، التي أصبحت جزءاً من استراتيجية المغرب لتطوير القطاع السياحي وتنويع مصادر الدخل.

التحدي هنا هو توظيف هذا الحدث لبناء نموذج سياحي مستدام، يربط بين السياحة الرياضية، الثقافة، البيئة، والخدمات الفندقية، بما يتماشى مع الالتزامات الدستورية. (الخضراوي محمد، 2023)

الفرع الثاني: الاستدامة البيئية والاجتماعي

1 .الاستدامة البيئية:

يبرز التقرير ضرورة أن ترافق المشاريع الاستثمارية للبطولة مع معايير الحفاظ على البيئة، مثل ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، إدارة النفايات، واستخدام الطاقة المتجددة في الملاعب والفنادق.

هذا البعد البيئي ليس اختيارياً، بل مرتبط بالدستور المغربي والالتزامات الدولية للمملكة في مجال المناخ والتنمية المستدامة.

2 .الاستدامة الاجتماعية:

من المتوقع أن تولد المشاريع المرتبطة بالبطولة 50,000 إلى 80,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، حسب تقرير مرصد العمل الحكومي، ما يمثل فرصة لتعزيز التشغيل المحلي خصوصاً للشباب والنساء.

التقرير يشير إلى أن تنظيم البطولة يشكل فرصة لإعادة توزيع الفوائد الاقتصادية بين الجهات، وبالتالي تقليص الفوارق المجالية بين المدن الكبرى والجهات الأقل نمواً، بما يعكس التزام الدولة بمبدأ العدالة المجالية المنصوص عليه دستورياً. (أزغاي أحمد، 2020)

3 .التكامل بين البيئة والمجتمع:

التقرير يوضح أن الحدث الرياضي يفرض التفكير في مشاريع مستدامة متكاملة تجمع بين البنية التحتية، النقل، الخدمات الفندقية، والأنشطة الثقافية، بحيث يستفيد المجتمع المحلي بشكل مباشر من تطوير السياحة.

على سبيل المثال، تطوير الفنادق والمطارات والمواصلات بين المدن يجب أن يُصمم بطريقة تقلل الأثر البيئي وتعزز الوصول إلى الخدمات للمواطنين والزوار على حد سواء.

الفرع الثالث: الاستدامة الاقتصادية وربط الاستثمار بالرهانات طويلة الأمد

1 .تحقيق المردودية الاقتصادية:

التقرير يشير إلى أن تكلفة الاستثمارات الكبرى، القطار فائق السرعة، تطوير الملاعب، البنية التحتية للنقل والصحة قد تصل إلى 8–10 مليارات دولار، مقابل عوائد مباشرة وغير مباشرة متوقعة مماثلة، ما يجعل إدارة التمويل واستدامة المشاريع ضرورة استراتيجية.

التحدي يتمثل في تجنب تحويل هذه الاستثمارات إلى أعباء مالية بعد انتهاء البطولة، وهو ما يتطلب التخطيط لاستخدام الملاعب والمنشآت في أنشطة رياضية وسياحية مستدامة.

2 .ربط المشاريع بالسياحة المستدامة:

يشير التقرير إلى أن تنظيم البطولة يمكن أن يعزز السياحة الرياضية والثقافية، ويخلق نموذجاً سياحياً مستداماً، من خلال ربط الفنادق، النقل، الخدمات، والأنشطة الثقافية بالمناطق المستهدفة، مما يرفع من جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر. (جبران عبد الرحيم، 2022)

كما يمكن توظيف الحدث لتعزيز المنتجات المحلية والخدمات السياحية، مما يساهم في تحسين الدخل الفردي للمواطنين وزيادة العائد الاقتصادي للجهات المستضيفة.

3 .تعزيز البنية المؤسسية:

لضمان الاستدامة، يشير التقرير إلى أهمية تحديث المؤسسات المسيرة للاستثمارات السياحية والرياضية، بما يضمن رقابة دقيقة على المشاريع، التزام بالقوانين البيئية، وضمان استدامة التشغيل بعد انتهاء البطولة.

هذا ينسجم مع التزامات المغرب الدستورية في حماية البيئة، تحسين الخدمات العامة، وضمان استغلال الموارد الوطنية بطريقة رشيدة.

الفرع الرابع: التحديات والمخاطر المرتبطة بالاستثمار المستدام

الاستدامة بعد البطولة: تحويل الملاعب والبنيات التحتية إلى منشآت مستمرة الاستخدام أو استثمارها في الأنشطة الرياضية والثقافية.

التمويل والمخاطر الاقتصادية: ضرورة وضع خطة تمويلية واضحة تجمع بين القطاع العام والخاص لتفادي تراكم المديونية.

- التوزيع المجالي للفرص: ضمان استفادة الجهات الأقل نمواً لتطبيق العدالة المجالية دستورياً.
- الحفاظ على البيئة: الالتزام بتقنيات صديقة للبيئة، إدارة المخلفات، وترشيد الموارد الطبيعية.
- الجودة والخدمات: تطوير البنية الرقمية والخدمات اللوجستية لتلبية المعايير الدولية في مجال السياحة والخدمات.

الخاتمة:

يشكل تنظيم كأس العالم 2030 بالمغرب حدثاً استثنائياً يجمع بين الأبعاد الرياضية، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. وقد أبرزت دراسة المحاور السابقة أن هذا الحدث ليس مجرد مناسبة رياضية، بل رافعة استراتيجية للتنمية الوطنية، ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية:

1 .الرؤية التنموية والاستثمار في البنية التحتية، حيث يمكن استغلال الحدث لتسريع المشاريع الكبرى في النقل، الصحة، والرياضة، بما يدعم النمو الاقتصادي ويخلق فرص شغل للشباب.

2 .الالتزامات الدستورية والاستدامة، إذ يلزم المغرب بضمان توافق المشاريع مع الدستور المغربي، خصوصاً في مجالات حماية البيئة، العدالة المجالية، وتعزيز التنمية المستدامة.

3 .الرؤية الاستراتيجية والدبلوماسية الدولية، إذ يوفر الحدث فرصة لإبراز المغرب كفاعل دولي قادر على تنظيم تظاهرات عالمية، مما يعزز جاذبيته الاستثمارية والسياحية.

غير أن التقرير الرسمي يؤكد أن تحقيق هذه المكاسب رهين بتخطيط دقيق، إدارة حكيمة للمشاريع، وضمان استدامة الاستثمارات بعد انتهاء البطولة، لضمان أن يتحول الحدث إلى إرث دائم يعزز التنمية الوطنية على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار تنظيم كأس العالم نموذجاً عملياً لتعزيز المرونة Resilience في السياسات التنموية المغربية، لما يتيحه من فرص لتقوية قدرات المؤسسات والبنيات التحتية على مواجهة الأزمات، وضمان استمرارية المشاريع في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية. كما يشكل رافعة للابتكار Innovation من خلال تحفيز حلول جديدة في مجالات السياحة الذكية، الطاقة المستدامة، والحكامة الرقمية، بما يعزز تنافسية المغرب في الاقتصاد العالمي.

التوصيات:

1 .تخطيط استراتيجي طويل الأمد:

وضع خطة شاملة للاستثمار في البنية التحتية تربط بين المشاريع الرياضية، السياحية، والخدمات العامة، مع التركيز على الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

2 .الاستثمار في السياحة المستدامة:

تطوير السياحة الرياضية والثقافية وربطها بالمناطق الأقل نمواً لضمان العدالة المجالية والاستفادة من الفرص الاقتصادية لجميع الجهات.

3 .تعزيز التوظيف المحلي:

تكثيف برامج التدريب للشباب والنساء في مجالات الخدمات الفندقية، النقل، اللوجستيك، والثقافة، لضمان تحقيق أثر اجتماعي ملموس ومستدام.

4 .ضمان الاستدامة البيئية:

اعتماد تقنيات صديقة للبيئة في الملاعب، الفنادق، ووسائل النقل، مع ترشيد استهلاك الطاقة والمياه وإدارة النفايات وفق معايير عالمية.

5 .حكامة المشاريع والرقابة:

إنشاء هيئات متابعة مستقلة لضمان الالتزام بالقوانين الوطنية والدولية، ومراقبة مدى تحقيق المشاريع لمردوديتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6 .تعزيز الإرث بعد البطولة:

وضع خطة لاستغلال المنشآت الرياضية والثقافية بعد انتهاء الحدث، بما يضمن استمرار استفادة السكان المحليين ويحول الاستثمارات إلى إرث دائم يدعم التنمية الوطنية.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات (/https://sdasmart.org/jsconf)

المراجع:

1. أزغاي، أحمد. (2020). الحكامة الترابية والعدالة المجالية في ظل دستور 2011. الدار البيضاء: المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات.
2. العلوي، عبد اللطيف. (2019). التنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية في المغرب. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
3. التقرير الاقتصادي والاجتماعي. (2022). تقرير حول النموذج التنموي الجديد بالمغرب. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
4. الخضراوي، محمد. (2023). القانون الدستوري والمؤسسات السياسية في المغرب. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
5. دستور المملكة المغربية. (2011). دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليو 2011. الرباط: الأمانة العامة للحكومة.
6. جبران، عبد الرحيم. (2022). الرياضة كأداة للتنمية المستدامة: مقاربة قانونية واجتماعية. الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.
7. الصبار، سعيد. (2021). السياحة المستدامة ورهانات التنمية بالمغرب: الواقع والآفاق. فاس: مطبعة سيدي محمد بن عبد الله.
8. مرصد العمل الحكومي. (2024). عائدات وتحديات تنظيم كأس العالم 2030 في المغرب. الرباط: مركز الحياة للأبحاث والدراسات المعاصرة. متاح على: https://www.hayatcenter.ma/2024/11/2030.html